

**التَّقْوَى**

كتب عمر بن الخطاب امير المؤمنين لابنه  
عبدالله : اما بعد فان من اتقى الله وقاه ، ومن توكل  
عليه كفاه ، ومن شكر له زاده ومن اقرضه جزاه  
فاجعل التقوى عماد قلبك ، وجلاء بصرك ، فانه لا  
عمل لمن لا نية له ، ولا اجر لمن لا حسب له ، ولا  
جديد لمن لا خلق له .

امامی

وذكر ان ابي الحسن الكشي قرأ تغرياً للشيخ في القري ومعهما

الأيام	جاء		خبر		اشراق		ظاهر		عصر	
	د	س	د	س	د	س	د	س	د	س
السبت	٢٧	٢٥	٩	١٧	١٠	٤٦	٥	٢٥	٨	٣٨
الأحد	٢٨	٢٦	١٨	٤٧				٣٥	٣٩	
الاثنين	٢٩	٢٧	١٩	٤٧				٢٦	٤٠	
الثلاثاء	٣٠	٢٨	٢٠	٤٨				٢١	٤١	
الأربعاء	٣١	٢٩	٢١	٤٨				١٦	٤٢	
الخميس	٢	١	٢٣	٥٠				٢٧	٤٤	
الجمعة	١	٢	٩	٢٥	١٠	٥١	٥	٢٨	٨	٤٤

بلاغِ رسمی

رقم ( ٦٢ )

جاءنا من قلم المطبوعات البلاغ الآتى :  
بناء على نقص كميات الورق الموجودة في هذه  
البلاد فقد قررت الحكومة توقيف صدور جميع  
الصحف والمجلات في هذه الظروف الحاضرة وسيدوم  
هذا التوقف الى نهاية هذه الازمة ويستثنى من  
ذلك جريدة ام القرى التى ستكون بنصف حجمها  
الحالى وتصدر في مواقيتها المعتادة .

۱۷۷۲

تعلن وزارة المالية رغبتها في عشرة اشخاص  
من شبان البلاد التابعين لحكومة صاحب الجلالة  
لاحقهم بالاعمال الجارية في الوقت الحاضر بطريق  
جدة - مكة - عرفات لغرض تدريبتهم على عمل  
الاسفلت ليكسبوا خبرة ومراعاة بالشرط التالية:  
١ - ان يكون العشرة الاشخاص ممن تقوfern  
فيهم البنية ومعرفة القراءة والكتابة .  
٢ - تؤدى الحكومة لكل شخص من  
العشرة الاشخاص المطلوبين رواتب شهرية بنسبة  
خمسة واربعين ريالاً عربياً لكل واحد منهم  
خلال مدة التمرن .

٣ - على كل شخص تقديم تعهد كتابي الى هذه الوزارة يتضمن استعدادة للقيام بالعمل كالملاحظ على صيانة الطرق وتعبيدها مراد تعبيده في المستقبل بعد التمرين الكافي في اى جهة تعينها الحكومة بالرواتب التي تفرضا لامد غير محدد .

٤ — على كل من يشعر في نفسه بالكفاءة والاستطاعة بقبول الشروط المذكورة ان يتقدم باستدعاء يبدى فيه استعداداه وذلك خلال مدة شهر واحد من تاريخ هذا الاعلان . ٢ — ٤

من وزارة المطالبات

تعلن وزارة المالية لكافة التجار وجوب اصطحاب رفاقي (شهادات جركية) مع البضائع التي تصدر منها الى جهات عسير ونجد والأحساء - م. الحجاز. وان كل بضاعة تصدر الى الجهات المذكورة غير مصحوبة بتلك الشهادات تعامل بمعاملة المهربات لاعلام العموم بذلك حرر . ٧ - - ١٠

## تحدید الاراضی بالطائف

تعلن لجنة تنظيم اراضى الطائف وضواحيه .  
 ما على الامر السامى المبلغ لها تحت رقم ٩٢٢ ما يأتى :  
 ان كل من له ارض من الاراضى الخالية من  
 ماء والتي تمتد شمالا الى آخر شبرا وماحولها وجنوبا  
 شهاب الاعلا وماحولها وشرقا من بناية الاسعاف  
 مسيل وادى وج وما فوقه وغربا الى قروة زليخة  
 احوها - وقروة ومحلة السلامة الى اثنتا - أن  
 قدم الى اللجنة ببيان حدود ارضه وما ثبتت عائدتها  
 شرعا فى خلال أربعة أشهر تبدأ من تاريخ نشر  
 اعلان فى أم القرى أو صوت الحجاز .

٤ — ٣

۱۷۷۷

ترجو وزارة المالية وتؤكد الرجاء من عموم  
الكلفين باداء ماعليهم من الضرائب المقررة لدى  
مراجعة الجباية لهم في ذلك بدون تردد او تسويق  
لان ذلك يضعع الاوقات دون جدوى وتضطر  
الوزارة الى اتخاذ تدابير حازمة بقضيتها نظام جباية  
اموال الدولة الذي تداعان ونشر بجريرة أم القرى  
ولاعلان تحرر

طبيب

ترد الى وزارة المالية خطابات مرسلة هي بمثابة استدعاءات وغرائض عن طلبات أو شكايات أو مراجعات دون أن يضع عليها أصحابها الطوابع المقررة بموجب نظام الطوابع وعليه توجه لوزارة نظار العموم الى ان كل خطاب من هذا النوع يرد غاغير مستكمل الطوابع سيكون نصيبه الابهال وعدم النظر فيه ، الاعلان الجميع بذلك جرى نشره . ٤ - ٢٠

اعمال

تعلن ادارة البرق والهريد العامة أنه يوجد  
وظيفة محاسب ادارة البرق والهريد بالطائف شاعرة  
وراتبها ( ٨٠٠ ) قرش سعودي فعلى من آتس في  
نفسه الكفاءة والرغبة للقيام بالعمل هذه الوظيفة  
وكان له سابق اشتغال في الامور الحسابية الحكومية  
ويحسن معرفة الحروف الانجليزية كتابة وقراءة  
مراجعة الادارة المذكورة في هذا الخصوص مع  
احضار ما لديه من وثائق وشهادات ولذا خبر .

## بيان البواض والوارد

الى ميناء جدة  
جاءنا من مديرية مصلحة خفر السواحل بحجة  
ما يأتي :  
بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٣٦٠ وصلت الباهرة الطائف  
من بورسودان وعليها ٧٥٤ طرداً .

## بيان السفن الواردة

الى ميناء جدة  
وجاءنا منها ايضا ما يلي :  
بتاريخ ١٨ / ٦ / ٣٦٠ وصلت السفينة السبالة  
من جيزان وعليها ١٥٠ طرد بضاعة .  
وفي ٢١ منه وصلت السفينة خضرة من  
بورسودان وعليها ٥٣ طردا .

الرمضاء الصبي

إحصاء جمعي عن الأسبوع الذي آخره ١٨/٦/٣٩٠  
لمكة وبحرة وجدة ورايح وينبع والمدينة والطائف  
والظفير والوجه وضبا :  
الاصابات بالأمراض العفنة  
مكة زحار ١٦ ، جده زحار ٦ ، للمدينة زحار  
زحار ٣ حتى نفاسيه ١ ، ينبع زحار ٢ حتى نفاسيه  
١ ، الطائف زحار ٥ ، الظفير زحار ١١ ، الوجه  
زحار ٥ المجموع الكلي ٥١ .

الوفيات بالأمراض العفنة

المدینه حتى نفاسیه ۱ .  
 عموم الوفيات داخل المستشفيات وخارجها  
 رجال ۲۴ نساء ۱۹ اطفال ۲۰ المجموع ۶۳ .  
 حركة المرضى داخل المستشفيات  
 السابقون ۱۲۰ ، الداخلون ۲۰ ، الخارجون  
 ۱۷ ، المتوفون ۹ ، الباقون ۱۱۴ .  
 اللقاح ضد الجدري

لقح في هذا الأسبوع ١٨٨١ شخصا بالقاح  
المضاد للجدري .

الكشف والعلاج بأشعة رونتجن  
 فحص ٤٦ شخصا وراء الدريئة وتعالج  
 بالأنواع الكهربائية ١٩ شخصا منهم ٤ جدد  
 وتعالج بأشعة رونتجن ٧ منهم ٣ جدد .  
 العيادات العامة

بلغ عدد مراجعي مستشفيات الصحة العامة  
ومستوصفاتها ٢٤٨١ شخصاً منهم ٦٨ بالأمراض  
الاذنية و ٢٣٨ بالأمراض العينية و ٣٢ بالأمراض  
النسائية و ٣ بالأمراض السلية والباقي بأمراض  
حادة مألوفة .

## نظام الطرق والمباني

## الفصل الثاني

استعمال المناطق حسب التقسيم  
٢٠ - يجب ان يراعى فى استعمال المناطق  
الاحكام الآتية :  
أ ) لا يجوز استعمال اى مبان لمنطقة السكن  
كدكان او معمل او لاي غرض خاص باسواق  
او باى حرفة منقبة .  
ب ) لا يجوز استعمال اى مبان بالدكاكين  
وبالاسواق كمعمل لاي حرفة منقبة .

(ج) لا يجوز استعمال اى مبان بمنطقة المعامل للأراضي الخاصة بأى حرية . منقذة على انه يجوز لرياسة الامانة والبلديات اذا دعت الحال ان تأذن بذلك لاستعمالها مدة لا تزيد عن سنة ومع مراعاة الشروط والمدة التي يجرى التصديق عليها من المراجع العليا .

(د) لا يجوز استعمال ابنية المساكن لتقوم مقام الابنية العامة كالمدارس والمساجد والمستشفيات والعيادات والفنادق والقباهى والاصطبلات والكراجات والحمامات وبالعكس مالم يستحصل صاحبها على تصريح كتابى من دائرة البلدية او الامانة ولا يعطى هذا التصريح الا بعد اجراء الكشف الدقيق عليه بواسطة سلطة المباني والصحة واعطاء قرارها لصالحه للغرض المطلوب ولا يسوغ اعطاء تصريح فى ذلك الا بعد اجراء التغييرات والاصلاحات التي تجبها صالحا للاستعمال .

هـ - لا يجوز إقامة اى بناء مؤقت او بصفة  
ستديمة فى هذه المناطق الا باذن صريح كتابى من  
سلطة البانى مع مراعاة القيود التى تراها مناسبة  
كل بناء ينشأ بدون الرخصة النظامية يهدم وتحصل  
لصاريه من الشخص الذى اقامه او تسبب فى  
اقامته - الا اذا كان البناء متناسقا مع المباني القائمة  
على تلك المنطقة ولا ضرر منه على المصلحة العامة ولا  
على مصلحة الجيران فيسمح ببقاء البناء مع مجازاة  
ساحب البناء بدفع ربع قيمة ذلك البناء كجزاء  
يكرهى ذلك من قبل لجنة الابنية .

٢١ — يسوع أحاطه المباني من الاملاك الى  
عصا، وعلى ارباب الاملاك الذين يريدون تقسيمها  
عصا قصد بيعها أو الانتفاع منها بوضع غير  
ضريح التي كانت عليه أن يراجموا البلديّة بطلب



خاص في ذلك مشفوع بالخارطة التي يرغب المالك في التصرف في وضع الملك المذكورة على مقتضاها - وعلى سلطة المالك في اتخاذ الاجراءات النظامية في ذلك طبق مقتضيات المواد المخصوصة من هذا النظام .

٢٢ - يجوز تعديل مقتضى المصلحة بتمديد من الخرائط التي سبق تنظيمها وتصديقها بعد موافقة المراجع العليا .

٢٣ - تبقى الشوارع الحالية على وضعها الحالي ما لم تستدع المصلحة لتوسيعها ضمن التصميم المقرر في خريطة البلدية على ان لا تتجاوز تلك الشوارع التي تفتح حديثا لاتساعات الآتية :

الشوارع الرئيسية لا تقل عن ١٥ مترا .  
« الثانوية » « ٨ » امتار الى اثني عشر مترا .  
الازقة لا تقل عن ٤ امتار الى ستة امتار .

## الفصل الثالث

### احكام خط البناء

٢٤ - احكام خط البناء .

( ا ) يجوز لسلطة المباني ان تضع خطا للبناء بمساحة لا تزيد عن خمسة عشر مترا من خط التنظيم على ان لا يكون وضع مثل هذا الخط بحالة تحول دون اقامة مبان تناسب حالة المنطقة .

( ب ) حينما يوضع خط البناء في اى منطقة للسكنى يجب ان لا تقام اى مبان غير الحائط الفاصل بعد ذلك الخط .

( ج ) وعندما يوضع اى خط بناء مثل هذا باى شارع او جزء من شارع بمنطقة الدكاكين والاسواق فلا تقام اى مبان سوى البواكى ( الاقواس ) والبرندات ( المشارف ) بعد ذلك الخط ولا تقام مثل هذه الاقواس والمشارف بدون تصريح من سلطة المباني ويجوز لسلطة المباني عند اعطاء مثل هذا التصريح ان تعين المواد التي تبني منها تلك الاقواس والمشارف كما يجوز لها وضع شروط لا يداع تصميم الخريطة وطريقة البناء بحسب ماترى سلطة المباني انها متناسبة لدرجة المباني التي تشملها تلك المنطقة على ان لا يجوز حق المرور من تحت هذه الاقواس والمشارف .

٢٥ - على امانة العاصمة والبلديات ان تضع اسماء الشوارع الرئيسية والفرعية على ان تراعى في ذلك للنسب والحوادث التاريخية ولا يجوز لاي شخص ان يتلف او يزيل او يشوه ذلك الاسم ومن تجرأ على ذلك يجازى بجزاء نقدي قدره خمسة

وهشرون قرشا او بالسجن لمدة يوم واحد  
٢٦ - على امانة العاصمة والبلديات ان تعطى لكل بيت او حانوت في شارع او زقاق فجرة خاصة بطريقة منظمة بحيث ينتهى تسليمها ضمنه ولها ان تكتب هذه الفجرة على قطع من الصفيح على نموذج واحد ثم تجرى وضعها في مكان بارز على الدور او الحوائط على ان تستحصل منها من المالك مرة واحدة عند جباية الرسوم المقررة ولا يجوز للمالك ان يمتنعوا عن الدفع كما لا يجوز لاي شخص ان يتلف او يزيل

او يشوه هذه الفجر ومن امتنع عن الدفع يندر أولا ثم يضاعف عليه ثمن الفجرة كما ان من اتلف أو أزال أو شوه هذه الفجرة يجازى بغرامة قدرها عشرة قروش .

٢٧ - لا يجوز اقامة اى بناء مؤقت أو بصورة دائمة على المناطق المبنية في الفقرة المدرجة بالمادة (٦) الا طبقا للقواعد التي تنمى مع أقسام الأراضي التي عينها النظام مع ملاحظة ما يأتي :

( أ ) بمقتضى المصلحة وبعد موافقة المراجع السامية لسلطة المباني عدم تطبيق اى مادة من هذا الفصل كله أو جزئه فيما اذا اتضح بان التطبيق يوجد صعوبة أو اضرارا أو اخطارا أو مضاريف باهظة .

( ب ) عدم شمول القسم المذكور للمباني القائمة بواسطة الحكومة الا اذا لم تكن ضمن الخارطة المصدقة من المراجع العليا وفي هذه الحالة يجب تطبيق ما تقتضى به المصلحة العامة بعد الحصول على الموافقة السامية .

ج - لا يجوز اقامة اى بناء مؤقت أو مستديم على المناطق المنوه عنها في الفقرة ( ا ب ) من المادة (٢٧) الا باذن من سلطة المباني .

٢٨ - لا يجوز اقامة مساكن على اية قطعة من اراضي المباني بداخل اى منطقة جديدة ما لم تستوف الشروط الآتية :

أ - أن لا تكون مساحة القطعة من ارض المباني اقل من ١٧٥ ذراعا مربعا حسبما تقرره سلطة المباني بالنسبة لمنطقة البلدة أو في اى جزء منها مع الحصول على الموافقة الملكية على مساحة القطعة التي خصصت للمباني .

ب - أن لا يكون مقياس واجهة القطعة عرضا على اى شارع اقل من ثلث طول القطعة مقاسا طوليا على ذلك الشارع ويجب أن لا يكون باى حال من الاحوال اقل من تسعة امتار أو اثني عشر ذراعا طوليا .

ج - لا تسرى الشروط المدونة في الفقرة (أ) من هذه المادة على اية قطعة من منطقة الدكاكين والاسواق اذا لم تستعمل كحجرة أو بناء بها مسكن انسان على انه يجوز لرؤساء البلديات بعد الموافقة السامية نشر أمر على يعين فيه الحد الأدنى للمساحة والواجهة واقطعة أو القطع في اراضي مباني الدكاكين والاسواق ونسبة ما يبني من هذه القطع .

د - لسلطة المباني عدم التسك بكل أو جزء الشروط المدونة في الفقرة (١) من هذه المادة في حالة وجود قطعة مملوكة ملكا خاصا لم تستكمل الشروط السالفة الذكر حين صدور هذا النظام على ان تمنع السلطة المذكورة بانه ليس من السهل أو المعقول أن يطالب الى صاحب القطعة أن يتحصل على ارض أخرى لاستكمال الشروط أو ان يبيع قطعتة الى مالك مجاور وفي هذه الحالة يجب أن لا تقل المساحة التي ليست عليها مبان عن نصف مساحة القطعة .

٢٩ - يتبع في تحويل اراضي البناء أو اقامة أسوار عليها ما يأتي :

أ - على سلطة المباني أن تعلن كل مالك قطعة أرض بناء داخل منطقة البلدية أن يقيم عليها سوراً ضمن حدوده الشرعية خلال مدة معينة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ الاعلان .

ب - على مالك اية قطعة بناء متى أعلن من قبل سلطة المباني أن يحدد أرضه بسور أو حائط ضمن حدود تلكه الشرعى بارتفاع لا يزيد عن أربعة اذرع وسلك لا يقل عن نصف ذراع خلال المدة المعينة في الفقرة ( أ ) .

ج - على أصحاب الاملاك التي يجب أن تقام حولها أسوار أو حيطان بمقتضى هذا النظام أو أسوار وحيطان يراد هدمها واعادتها أن يراجعوا دائرة البلدية لاستحصل التخطيط الصحيح مع الرخصة الرسمية قبل الشروع في العمل .

وكل من خالف احكام الفقرة اوب من هذه المادة تمردله المدة شهرا واحدا على ان تفرض عليه غرامة يومية عن كل يوم احد عشر قرشا سعوديا وفي حالة عدم قيامه خلال هذه المدة يسجن بقدر ما تجب عليه من الغرامة بنسبة يوم واحد عن خمسة وعشرين قرشا ومن يخالف احكام الفقرة ( ج ) من هذه المادة يجازى بهدم البناء ويعاد حسب التخطيط او يغرم صاحبه بمبلغ مائة قرش سعودى او سجن اربعة ايام .

٣٠ - اى بناء او جزء منه اصبح خربا وغير قابل للسكنى وفي بقاءه على حالته تلك ضرر على الابنية المجاورة وعلى السكان والمارة يتخذ في ذلك قرار من قبل هيئة الامانة او البلدية بطلب من سلطة المباني وعلى سلطة المباني بعد ذلك اعلان صاحب ذلك البناء بضرورة هدمه ضمن مدة مناسبة تحددها له في الاعلان نفسه وعلى صاحب البناء اومن يقوم مقامه تنفيذ مقتضيات الاعلان خلال المدة المعينة حالا .

٣١ - الابنية الخربة المنذرة بالقرط والتي تضطر الامانة والبلديات الى اذار اهلهما لتقويض بعض منها او كلها حسب مقتضيات المادة السابقة يجب ان يلاحظ فيها ما يأتي :

١ - اذا كانت عائدية البناء لشخص واحد لم يستطع تنفيذ قرار الامانة فيما دعت اليه المصلحة من هدم البناء بعضا او كلا فيجب تكليفه من جهة الاختصاص واذا تحقق امتناعه عن عدم مقدرة فتكاف البلدية باجراء عملية الهدم من صندوقها على ان تعود فيما صرفته على المالك نفسه فتتضمن المقدار المصروف من اقتراض البناء ان خشبا أو حجرا او ما مائل ذلك على ان تعان صاحب المالك بذلك مع تكليفه بالخضور حين البيع الذي يجب ان يكون في الزاد المعاني عن طريقها بمعرفة شيخ الحجابة وشيخ الدلايين .

ب - اذا كانت عائدية البناء ملكا الى اشخاص متعددين مشتركين في الملكية وامتنعوا عن تنفيذ قرار الامانة في الهدم يسكنون باجراء ذلك عن طريق جهة الاختصاص واذا تحقق لدى الجهات المختصة يسر البعض وعسر الباقين فيخير الموصرفي القيام بعملية الهدم على ان يعود فيما صرفته على الاقتراض التي يجب ان يجرى بيعها بمقتضى ما توضح في الفقرة السابقة وان تقوم البلدية باجراء ما ذكر حسب مقتضيات الفقرة نفسها .

ج - اما اذا كان البناء وفقا لهياها خاصا او مشتركا او وفقا خبريا او وفقا عاما فتتبع فيه احدي الطريقتين الآتيتين :

١ - اما ان تكاف نظارة الوقف بالقيام بعملية الهدم ان كان له غلة وكان الواقف واحدا او نوع الوقف اهليا وفي حالة تحقق عدم وجود غلة للبناء للوقوف من ذا النوع فتقوم البلدية باجراء ذلك من صندوقها باسم المصلحة العامة على ان يجرى تأمين هذه المصادر من البند المرصود في ميزانيتها باسم المصاريف فوق العادة .

٢ - اما اذا كان البناء وفقا عائدا لاحدى المؤسسات الخيرية فتكاف جهتها بالقيام بعملية الهدم واذا لم تكن لها جهة معينة او لم يكن لها جهة تؤمن المبلغ المطلوب صرفه لهذا الغرض فتقوم مديرية الأوقاف العامة بما يجب نحو ذلك من البند المقرر في الفقرة الآتية :

٣ - اما اذا كان الوقف عاما وهو الذي لم تعرف له جهة مخصوصة وكان مربوطا بمديرية الأوقاف العامة ولم تكن له جهة صرف او غلة فتقوم مديرية الأوقاف العامة بافاذا القرار المتخذ بشأن القيام بعملية الهدم لا ما كن من هذا القبيل على ان يكون ذلك من البند المخصص باسم ( مصاريف فوق العادة ) أما اذا كان هذا النوع من الوقف غير مربوط بإدارة الأوقاف ولم يكن له قيد في سجلاتها فتقوم البلدية باجراء عملية الهدم حسب مقتضيات الفقرة ( ج ) من هذه المادة .

## الفصل الرابع

### اقامة المباني على ارض البناء

٣٢ - يجب على كل شخص قبل ان يشروع في اى بناء يرغب في انشائه ان يتقدم الى البلدية بعريضة رسمية حسب النموذج المشفوع بهذا وان تكون العريضة مصحوبة برسم البناء المزمع انشاؤه ويستثنى من ذلك ما كان مطلوبا من قبل البلدية ازالته او اصلاحه او انشاؤه باسم المصلحة العامة .

٣٣ - تعطى الرخصة لمقدم العريضة النموذج عنها في المادة السابقة في اى طلب انشائي من قبل البلدية ويسرى مفعول هذه الرخصة طيلة عمله الانشائي المرخص له به ويلاحظ قبل اعطاء الرخصة ما يأتي :

أ - التحرى عن ملكية البناء المطلوب انشاؤه أو ترميمه وكذلك الأرض .

ب - تطبيق وجه الخارطة على اوضاع الأمكنة المطلوب لها الترخيص مع ملاحظة دورة المياه بنسبة مجاريها الخاصة .

ج - ملاحظة ما قد يكون ممنوعا الترخيص به بمقتضى المواد المخصوصة من هذا النظام .

د - التثبت من اوضاع الشراكة في البناء على اختلاف انواعها واخذ موافقة الشركاء .

يتبع